

# «الجيش الأزرق» سلاح حركة النهضة لمحاربة قيس سعيد

## حملة ممنهجة هدفها المس برمزية رئيس الدولة للامسك بزمام المبادرة السياسية



ترصد كل تحركات الرئيس

قدراهم وهو ما تجلّى في بيانات الرئاسة المتواترة أثناء تعليقها على المستجدات أو عرضها لأنشطة الرئيس اليومية أو من خلال موجة الإقالات والاستقالات داخلها.

وذهب البعض بالكهنة إلى أن هذا الفريق في حال واصل على هذا النسق سيكون سببا في خسارة رئيس الجمهورية لرصيده الشعبي الكبير كما أنه السبب في تعرض الرئاسة لسيل واسع من الانتقادات.

ويحذر المتابعون من دخول المشهد السياسي التونسي في معارك جديدة قد تكون لها تداعيات وخيمة على الأوضاع الاجتماعية وتفتح الباب للعودة إلى الاحتقان الاجتماعي وهو ما يكون قد أغفله الرئيس قيس سعيد الذي بدأ منشغلا الآونة الأخيرة بهاجس الصلاحيات.

قيس سعيد...  
صدق النوايا وإخفاق الاتصال

فابروس كورونا. ويعتقد أن تقييم أدائه سيكون مختلفا لكونه رئيسا بعيدا عن المنظومة الكلاسيكية، وأن طريقة خطابه غير اعتيادية بالنسبة إلى المثقفين وللشارع.

وشكل توسل الرئيس سعيد للعربية الفصحى في خطاباته محل انتقاد أيضا، على عكس ما تتطلبه الأمانة حيث يريد الشعب أن يخاطبه رئيس الجمهورية بلغته العامية بشكل مباشر.

نقاط إيجابية

يشير عبد الواحد المكني المحلل السياسي إلى أن «وجود حالة من الصدمة السلبية وخيبة الأمل لدى المثقفين بسبب تمادي الرئيس في الخطاب بالفصحى».

ويشير «في الأول كان يظهر الرئيس سعيد بخطاب الفصحى في شكل جديد وطريف لكن في ظل أزمة كورونا أصبح نسبيا غير محبذ، وفي المضمون الرئيس لم يخرج عن العموميات رغم محاولاته واجتهاداته». ويعتقد أن «رئيس

تتباين الآراء في تونس بشأن كل ظهور إعلامي للرئيس قيس سعيد في ذروة تفشي وباء كوفيد-19 - بالبلاد، بين من يعتقد بصدق النوايا وبين من يتهمه بـ«الشعبوية». لكن وعلى الرغم من هذا الجدل، فإنه يوجد في المقابل إجماع لدى النخب والمتابعين للشأن السياسي التونسي حول ترصد أنصار حركة النهضة لكل تحركات الرئيس قيس سعيد في إطار مواصلة المعركة بينه وبين رئيس البرلمان ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي.

من رصيده الشعبي. أما البعض الآخر فيجمع على وجود نقاط ضعف عديدة في أداء الرئيس، ترجع بالأساس إلى ضعف فريقه الاتصالي ووقوعه في فخ الشعبية بعد اكتفائه بتشخيص الواقع دون اقتراح مبادرات فعلية والمرور إلى مرحلة الحلول.

### استهداف صورة الرئيس

لم يكن الرئيس قيس خلال السياق العميقة أو من قبل الجيش الأزرق لحركة النهضة. ويعزو ذلك إلى أنه رئيس من خارج هذه النخب التي فشلت فشلا ذريعا في التواصل مع الشعب واستعادة ثقته فعقبها عبر صناديق الاقتراع. واعتبر أن أطرافا سياسية بعينها تشن حملة سياسية هدفها النيل من رمزية الرئيس ومكانته.

وكشفت أزمة كورونا عن نزاع على الصلاحيات بين السلطات الثلاث في البلاد. فحركة النهضة التي بدأ نفوذها يتراجع، حاولت من خلال زعيمها راشد الغنوشي الذي يرأس البرلمان، أن تنتزع زمام المبادرة منذ بدء أزمة كورونا. لكن الرئيس سعيد ندد مرارا بمحاولات النهضة الاستفراد بالمشهد السياسي، وقال إن صلاحياته خط أحمر لن يسمح لأي كان بتجاوزه.

وتقف حركة النهضة بحسب المراقبين وراء حملات تشويه رئيس الجمهورية على صفحاتها في فيسبوك توجسا من عزلها في المستقبل، في ظل تناغم جلي بين الرئاسة ورئاسة الحكومة بقيادة

أمينة جبران  
صحافية تونسية

تونس - مثل ظهور الرئيس التونسي قيس سعيد الأحد الماضي في ثكنة الأمن الرئاسي بمنطقة قمرت في الضاحية الشمالية للعاصمة تونس، وهو يشرف بنفسه على تجميع المساعدات المخصصة للطبقات الفقيرة لمواجهة أزمة كورونا، فرصة جديدة لإثارة جدل جديد حول أدائه وأداء فريقه الاتصالي وخاصة بشأن الأطراف التي تترصد كل المناسبات لانتقاد الرئيس ومهاجمته وبرزهم أنصار حركة النهضة أو ما يعرفون في تونس بـ«الجيش الأزرق».

وشكلت مواجهة كورونا أول اختبار حقيقي لرئيس لم يسبق له أن مارس الفعل السياسي، لكنه وعد الشباب الذين انتخبوه رئيسا تحت شعار «الشعب يريد» بالتغيير الحقيقي وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية المرجوة.



ورصدت «العرب» آراء بعض السياسيين والخبراء بشأن تقييمهم لأداء الرئيس. وراى البعض أن هدف الرئيس سعيد هو بث الطمأنينة وإن أخطأ في الوسائل، مشيرين إلى ما يتعرض له من حملات ممنهجة، خصوصا من حركة النهضة المنزعجة

# هل بقي للعدالة والتنمية من اسمه أي نصيب بعد عقدين من الحكم

الإسلامي، وانتقدته شخصيات نافذة في الإسلام السياسي الشعبي، كتلاميذ أركان، لأنه لم يكن إسلاميا كفاية بسبب رفضه لجذوره، ومن وجهة نظرهم، شكل العدالة والتنمية أولئك الذين اخترقهم انقلاب 28 من فبراير وسلخهم عن خلفيتهم الإسلامية.

وخلافا لأركان الذي كان على خلاف دائم مع الدولة والجيش، كانت المجموعة التي أسست العدالة والتنمية تميل أكثر إلى أن تكون جزءا من النظام عوضا عن محاربتة. وبعد أن فتح الرئيس السابق تورغوت أوزال أبواب السلطة أمام الجماعة الدينية وشرع في إصلاحات اقتصادية، ازداد قراء الإسلاميين من مراكمة رؤوس الأموال التي استثمرتها في التعليم ووسائل الإعلام، محدثين رأس مال ثقافيا إسلاميا مهدّ الدرب أمام تأسيس العدالة والتنمية.

لكن على الرغم من ممارسات أردوغان وحزبه ومساعيها لتغيير بنية الدولة ووجه البلاد، فإن مرحلتها تكاد توشك على النهاية، بحسب ما يؤكد معارضون أتراك، وبات الأمر مسألة وقت لا أكثر، لأن الفضل الذي تم تعميمه على مختلف مؤسسات الدولة وقطاعات اجتماعية وتنمية حقيقية، بعيدا عن شعارات التي تساهم في التضييل وشراء الوقت وترقيع الإزمات بدلا من معالجتها بشكل جذري وعلمي.

القومية اليميني المتشدد الذي سزّع بنزع اقتعة العدالة والتنمية عن حزب أردوغان، وإظهار حقيقته الساعية إلى الاستحواذ على السلطة بأي ثمن، بعيدا عن الشعارات والمبادئ التي تأسس عليها أو انطلق منها.

## سلسلة الانشقاقات تؤكّد أن الحزب الذي ادّعى مبادئ العدالة والحريّة وحقوق الإنسان والانفتاح ابتعد عن مساره

ومن اللافت أنّ خطاب حزب العدالة والتنمية، لم يكن إسلاميا بداية، إذ أنّه وضع نفسه على مسار يمين الوسط. ادّعى نوابه أنهم خلّعوا ثوب الرؤية الوطنية الذي يربطهم بأركان. وقال أردوغان في خطاب القاه عام 2004 بأنه لم يكن «إسلاميا، بل ديمقراطي محافظ يؤمن بعلمانية الدولة».

وبحسب باشاران، لم يفرض حزب العدالة والتنمية جدول أعمال مؤسّسا إلا بعد ولايته الثالثة 2011، بل تعهد عوضا عن ذلك بمتابعة الاستقرار الاقتصادي والنمو، ما أحدث صدق حسنا لدى الجمهور ووطد دائرته الانتخابية من محافظي يمين الوسط، أتركا وأكرادا. واتهم الكماليون حزب العدالة والتنمية بإخفاء جدول أعماله

يستلم العدالة والتنمية السلطة بوقت طويل، وساعدوا أعضاءه على القبض على مفاصل الدولة، وكان تحالفهما المرهلي ناجما عن وجود عدو مشترك وهو العسكر.

أصبح تقييد الوجود العسكري في السياسة واحدا من التعهدات الرئيسية للعدالة والتنمية الذي حاول أن يخلّص توليفة بين الإسلام السياسي وأيديولوجيا يمين الوسط لكنه أخفق، وانقلب على حليفه السابق غولن واتهمه بالتدبير لمحاولة الانقلاب الفاشلة منتصف يونيو 2016، بعد أن تمكن من توطيد سلطته وأحكم قبضته على البلاد.

وجاءت سلسلة الانشقاقات لتؤكّد أنّ الحزب الذي ادّعى مبادئ العدالة والحريّة والديمقراطية وحقوق الإنسان والانفتاح الاقتصادي، ابتعد عن مساره، حيث انشق عنه قادة كبار أسسوا مؤخرا أحزابهم التي تنافس العدالة والتنمية، وتأخذ من قاعدته الجماهيرية، كحزب المستقبل لرئيس الوزراء الأسبق أحمد داوود أوغلو، وحزب الديمقراطية والتقدم (ديفا) لوزير الاقتصاد الأسبق علي باباجان الذي كان يعرف بأنه مهندس التنمية الاقتصادية في البلاد، ومخطط سياسات العدالة والتنمية الاقتصادية.

بعد أن فقد الكثير من رصيده، توجه العدالة والتنمية للارتقاء في أحضان اليمين المتطرف، وانشأ ائتلافا حكوميا بعد انتخابات 2015 مع حزب الحركة

عليها، واستخدام مختلف السبل للتمكين بالخصوم، والتفرد شيئا فشيئا بالحكم وتأسيس دولة الحزب الواحد والزعيم الأوحد.

فقد الحزب الحاكم حاضنته الشعبية وخسر قرابة مليون من أعضائه الذين انفضوا عنه جراء سياسات زعيمه التي وصفت بالفاشلة، وبات يعرف بحزب أردوغان أكثر من كونه حزبا لشرايح مختلفة من المجتمع التركي.

وكان حزب العدالة والتنمية تلقى في أيامه الأولى مساعدة من حركة فتح الله غولن التي مكّنه دعمها، إلى جانب دعم الشخصيات العامة الليبرالية، من أن يعد حزبا إسلاميا معتدلا في تركيا وفي أرجاء العالم. وكان اتباع حركة غولن متغلغلين في مؤسسات الدولة قبل أن

وبعيدا عن المساواة المفترضة التي يدعي أنّه يدافع عنها ويؤسس لها. وفي حين تعرّف التنمية بأنها تعني ارتقاء المجتمع والانتقال به إلى وضع أفضل، وهي «عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلميّة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية»، اقتصرت التنمية على القاعدة الاجتماعية الشعبية للحزب، وتم إقصاء الآخرين عن سياقها، حيث كانت كالعائلة المفترضة، مبتورة بدورها، وانتقائية مبنية على أسس دعائية وانتخابية. وظّف حزب العدالة والتنمية المفهومين من أجل تحقيق أهدافه المتغلطة بالوصول إلى السلطة والهيمنة



التلميذ انقلب حتى على أستاذه